

قانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٠١

بربط موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية

للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠١ بمبلغ ١٢٦٣٠٠٤ جنيه (فقط وقده أربعينات واثنتا عشر مليونا وستمائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠١ بمبلغ ٢٣٦٣٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائتان وستة وثلاثون مليونا وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٧٥٣٩٨٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٦٠٩٢٧٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠١ بمبلغ ١٨٨٦٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وثمانية وثمانون مليونا وستمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) ، منه مبلغ ٧٦٣٢٥٠٠٠ جنيه إعانة .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٤٧٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وأربعون مليونا وسبعمائة ألف جنيه).

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بلغ ١٧٦٣.٨٠٠ جنية (فقط وقدره مائة وستة وسبعون مليوناً وثلاثمائة وثمانية آلاف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بلغ ٤٩٥٠٠٠ جنية .

(السادسة) المسادة

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ١٧٦٣.٨٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة وسبعون مليوناً وثلاثمائة وثمانية آلاف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٢٦٨.٨٠٠ جنيه ، منها مبلغ ٤٤٠.٨٦٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٩٥.٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المسادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة ببراءة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م).

حسني مبارك

مشروع موازنة المدينة العاشرة لنقل الركاب بمطار القاهرة الإسكندرية

لسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

بيان		بيان	
الاستثمارات الجارية:		الاستثمارات الجارية:	
إيرادات النشاط المداري جنديه	٧٣٥	٨٦	٧٥٣٩٨
النفقات المدارية والتحمّلات جنديه	٦٤٣٤٨	٦٥٠٦	٧٣٥
إيرادات أخرى جنديه	٣٦٣	٣٧	٧٣٣
حملة إيرادات المدارية جنديه	٢٣٧٤٨	٢٣٦٣٢٥	٢٠٠٢
عجز العمليات المدارية جنديه	٦٣	٨٨٣	٢٠٠١
حملة المدارية جنديه	٣٣٦٣٢٥	٣٣٦٨	٢٣٧٤٨
الاستثمارات الأساسية:			
إيرادات رأسمالية جنديه	٦٧٣	٥٦٣	٦٧٣
استخدامات استثمارية جنديه	١٠٧٣٥	٨٠٨٦٣	١٠٧٣٥
تحويلات رأسمالية جنديه	١٢٦٨	١٢٦٨	١٢٦٨
جملة الاستثمارات الأساسية جنديه	١٧٦٣	١٧٦٣	١٧٦٣
جملة الإيرادات الرأسمالية جنديه	١٧٦٣	١٧٦٣	١٧٦٣
أجمالي الموارد جنديه	٣٩١٧٩٨	٣٩١٧٩٨	٣٩١٧٩٨